جولة الربيع وحقوق الشعب الفلسطيني

ظل مسلسل التسوية السياسية يحوم حول الشعب الفلسطيني وتمثيله ودوره دون أن يقترب كثيرا نتيجة لاستمرار الثورة الفلسطينية في نضالها المسلح . وقد حدثت محاولات عديدة معروفة للاقتراب من هذا الموضوع فطرحت قضية تمثيل الشعب الفلسطيني وسربت مشروعات عديدة لاقامة دولة فلسطينية على جزء من التراب الفلسطيني ، واعلن مشروع المملكة العربية المتحدة ، وطرح اقتراح تشكيل حكومة المنفى واثيرت احتمالات دخولها في مداولات التسوية السياسية وقد تصاعدت هذه المحاولات بعد انحسار وجود الثورة في الاردن وتصور القوى المعادية ان الثورة في وضع ضعيف يمكن ان يضعها في اطار الهزيمة النفسية التي مني بها الكثير من الانظمة العربية بعد حزيران ١٩٦٧ وترتب عنها تيار التنازلات والتراجعات .

وقد عملت قوى عربية عديدة على محاولة اشراك الفلسطينيين في سياسة التسوية السياسية بهدف حل العقبة الكؤود الرئيسية الباقية في مسلسل التنازلات الا وهي حقوق شعب فلسطين ، فترجمة هذه الحقوق الى صيغة مقبولة من الفلسطينيين ومن الاسرائيليين والامريكيين في نفس الوقت اصبح مهمة ضرورية للانظمة العربية التي تريد التنصل من مسئولياتها امام جماهيرها والتي تريد التقدم نحو العقبة الاخرى وهي « المفاوضات المباشرة » دون خوف من جبهة الرفض الاساسية وتأثيراتها الجماهيرية العربية .

ولقد توجهت جولة الربيع السياسية لسنة ١٩٧٣ مباشرة نحو التنازلين الرئيسيين الباقيين (حقوق الفلسطينيين والمفاوضات المباشرة) وشهدت مناقشات مجلس الامن في حزيران ١٩٧٣ توجها عربيا رئيسيا نحو هاتين القضيتين ، واكبها تصريحات الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة ثم اخيرا شروح وزير خارجية مصر السيد محمد حسن الزيات .

والواقع ان اهتمامنا بهذا الموضوع لا ينبع من وجود أدنى شك في احتمالات تحقيق الحل السلمي نتيجة للتنازلين الاخيرين لان اسرائيل لا تقبل بأي وجود فلسطيني مستقل على اي جزء من التراب الفلسطيني كما انها لن تسلم شبرا واحدا من الارض بعد مائة عام من المفاوضات المباشرة ، فليس هناك اي تغيير في محصلة القوى ولا في الظروف السياسية العربية والدولية مما ينبىء عن احتمال تغير الاستراتيجية السياسية الامريكية ــ الاسرائيلية بعد نجاحها مدة ستة أعوام . وليس هناك ما ينبىء عن احتمال قيام اسرائيل تبرعا وانسانية بالتراجع عن الارض المحتلة او اي شبر منها وهي في وضع القوة الذي يطمئنها الى احتمالات الحصول على كل التنازلات العربية مجانا ومع احتفاظها بكل الارض . ولكن الخطورة تكمن في أن هذه التنازلات الجديدة ستؤدي الى مزيد من الاضعاف لشرعية النضال العربي والى اجهاض روح النضال كما انها تهدد بتشكيك الجماهير الفلسطينية وشرذمتها واضعاف وحدتها والتحامها بالثورة الفلسطينية .

ولكي نستطيع رؤية وتتبع التحرك الجديد لا بد لنا من العودة لقرار مجلس الامن ٢٤٢، الذي لا يشير الى الفلسطينيين الا بجملة «ايجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين» . ولذلك فالقرار بشكله الحالي يصمت كلية عن الشعب الفلسطيني ومصيره وحقوقه ويتجاهل وجوده تجاهلا كاملا ، وهو بذلك لا يتجاهل فقط الحقوق القومية والانسانية الثابتة التي يتمتع بها الشعب الفلسطيني ، بل أنه تجاهل أيضا الشروط التي نص عليها كل من وعد بلفور ومشروع التقسيم وقرارات الجمعية العامة المتكررة منذ ١٩٤٨ والتي